أحمد غانم حافظ أحمد

الحصانة الملكية

أحد أشكال العلاقة بين الفرد والدولة فى مصر البطلمية

تمهيد:

فى ظل ظروف قاسية مات الإسكندر الأكبر وترك قواده الذين تقاسموا تركته فيما بينهم وآلت مصر إلى الوالى بطلميوس الذى سرعان ما أعلن نفسه ملكا على مصر لتشهد أرض الكنانة حقبة تاريخية جديدة سيطر فيها الملوك الجدد عليها.

ولا يخفى على باحث مدى حرص الملوك البطالمة على إحكام سيطرتهم على مستقرهم الجديد ذلك الحرص الذى تشى به تصرفاتهم التى سطرها المعاصرون لهم من المؤرخين وهو ما تناولته أبحاث المهتمين الحديثين القيمة بالدراسة والتحليل.

وعلى الرغم مما قدمته الأبحاث السابقة . وهو كثير . من كشف عن الحقائق التاريخية التى تعود إلى هذه الفترة . التى تعد مجالاً خصباً جاذباً للكثيرين . إلا أن الباحث يأمل أن يسهم بورقته المتواضعة فى كشف جانباً من جوانب طبيعة العلاقة السياسية بين الحاكم ممثلا فى الملك البطلمي من جهة وبين المحكومين من جهة أخرى وذلك من خلال طرح موضوع الحصانة القانونية التى كان الملك البطلمي يوفرها للمكلفين بمهام من قبله، وذلك طبقا لما أتت به إحدى البرديات المنشورة ضمن أعمال *The Graeca Halensis* (*P.Hal. 1*) بواسطة*Τα δικαιοματα* وتعود إلى منتصف القرن الثالث ق.م.

وإذا كان البطالمة قد ساروا على نهج الإسكندر الأكبر خاصة في مراحل إرساء الحكم الأولى، إلا أنهم لم يستطيعوا تبنى سياسته على المدى البعيد. ولعل مرجع ذلك هو اختلاف ظروف حكمهم، الأمر الذى بات معه ضروريا أن يتبنوا منهجا جديدا خاصا بهم يتلاءم ومصالحهم وأهدافهم العليا، حتى انه لنستطيع القول انهم تخلصوا من تأثير الإسكندر الأكبر عليهم إلى حد كبير. وهو الأمر نفسه الذى حدث مع الإسكندر الذى رغم انه تلقى تعليما أرسطيا ضمن أراءه عن التمييز العنصرى

إلا انه تخلص من تلك النظرة الأرسطية العنصرية وهو ما ظهر فى زواجه من روكسانه *Rhoxana* وستاجيرا *Stageira*.(١)

تعتمد الورقة بالأساس على ما ورد بإحدى الوثائق البردية المنشورة وسيقدم الباحث لها ترجمة عربية ومن خلال التعليق على مضمون البردية سوف يعرض الباحث قضية البحث، وجدير بالذكر أن البردية محل الترجمة مبتورة وتبدأ من السطر رقم ١٢٤ وتنتهى بالسطر ١٦٥ وفيما يلى الترجمة:

. لا يتقدم أحد برفع دعاوى قضائية ضد أولئك المبعوثين من قبل الملك، ولا يتقدم أحد منهم بدعوات قضائية ضد بعضهم ولا ضد كافليهم، ولا يصرح لجامع الضرائب أو مساعدوه بالقبض عليهم."

[κα]τὰ δ[ὲ τῶ]ν ἀπεσταλμ[έ]νων ὑπ[ὸ τοῦ βα]σικέως δίκην μ[η-]θεὶς [εἰσαγέτ]ω μήτε κ[α]τ᾽ αὐτ[ῶν μή]τε κατὰ τ[ῶν]ἐνγύ[ων μη]δὲ ὁ πράκτωρ μη[δ]ὲ οἱ[ὑπ]ηρέται παρα-λα[μβαν]έτωσαν τούτ[ο]υς.

. وبالمثل لا يتم تحريك دعاوى قضائية ضد ذوى الغائبين أو كافليهم بخصوص أمور نزاعية حدثت ومن تركوهم مازالوا قيد الديار، إلا إذا كانت حوادث التضرر بين من ينتمون إلى الفئة السالفة ولم يتبين امتلاكهم سند قانونى يثبت التسوية بشأن الأمور النزاعية التى وقعت فى الوقت المذكور سلفا ففى هذه الحال يجب اللجوء إلى ساحة القضاء.

. لو حدث وادعى أحد انتمائه إلى ذوى الغائبين، فعلى القضاة أن يفصلوا فى الأمر، وإذا تم التعرف إليهم وإثبات حقيقة انتمائهم، وفى حال التحقق من مضمون شكواهم وأنها حدثت وقت وجود الغائبون بالديار وانهم لا يملكون سند قانونى يثبت سلامة موقفهم القانونى ففى هذه الحالة يتم تأجيل النظر فى القضايا لحين عودة الغائبون. على أن يقوم المدعون بدفع المصروفات والتى تقدر بقيمة العشر أو الواحد من الخمس عشرة.

Ἐὰν δὲ[τ]ι[ν]ες φάσκωσιν εἶν[αι]τὴς [ἀ]ποσκευῆς, οἱ δικασταὶ π [ερ]ὶ

(١) تنحدر كلا من روكسانه وستاجيرا من أصول فارسية ورأى البعض أن زواج الإسكندر بفارسيات يعد عملا رمزيا يشير لفكرته عن وجوب اقتران آسيا وأوروبا. راجع: فادية محمد أبو بكر: مصر زمن البطالمة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (٢٠٠٦)، ص ٣٧.

τούτου δ[ι]αγνωσκέ[τω]σαν [κ]αὶ ἐὰν γνω[οθ]ῶσιν [ὄ]ντες τῆς ἀποσκευῆς καὶ τὲ ἐν-κλή[μ]ατα φαίνηται γ[ε]γενημένα ἐπιδημού[ν]τῶν τῶν κατ[α] λιπόντων καὶ τὸ[δ]ίκαι[ο]ν μὴ ὦσιν κατὰ τὰ γε-γραμμένα εἰληφέτες παρά τινων, αἱ μὲν δὶκαι ὑπερ[βό]λι-μοι ἔστωσαν ἕως ἄν οἱ καταλιπόντες α[ὐ] τοὺς
παραγ[έ-]νωνται, τὰ δὲ ἐπιδέκατα ἢ ἐπιπεντεκαιδέκατα [κ]ομιζέσθωσιν οἱ θέντες.

. يتم الفصل فى كل القضايا التى أتُهم فيها ذوى الغائبين من قبل آخرين بأنهم قد آذوهم بعد رحيل الغائبين وكذلك تلك القضايا التى يتهم فيها هؤلاء أشخاص آخرين بأنهم آذوهم كل أمام المحكمة المختصة به.

ـ لو أن من قام بتحريك الدعوى القضائية أرسل إلى الخدمة بتكليف من الملك قبل إجراء المحاكمة فعليه أن يختار بين سحب مصروفات الدعوى والمقدرة إما بالعشر أو الواحد من الخمس عشر وبين تأجيل النظر فى الدعوى حتى عودته، على ألا يتم النظر فى موضوع الدعوى إلا بعد إعادة دفع المصروفات.

Ἐὰν δὲ τινες γραψάμενοι δίκας ἀποστέλλωνται ὑ[π]ὸ τοῦ βασιλὲως πρὸ τοῦ εἰσαχθῆνα[ι] αὐτοῖς τὰς δίκας, τὰ μὲν ἐπιδέκατα ἢ ἐπιπεντκαιδέκατα, ἐὰν βούλωνται, αναιρε[ί]σθω-σαν, αἱ δὲ δίκαι ὑπερβόλιυοι ἔστ[ω]σαν [ἕ]ως [ἄ]ν παραγέν[ω]νται. [μ]ὴ εἰσαγὲ[σθω]σα[ν δὲ πρὶν ἢ πάλιν τὰ ἐπιδέκατα] ἢ ἐπιπεντε[καιδέκατα θῶσιν οἵ ἄν ὦσιν κεκο-]μισμένοι.

ـ إذا رفع المقيمون بالإسكندرية دعوات قضائية وأرسلوا بعدها بتكليف من الملك للخدمة وذلك قبل المثول أمام القضاء فيتم تأجيل دعواتهم بنفس الطريقة لحين عودتهم مرة أخرى.

ـ الأفراد المقيدين بالخدمة العسكرية الذين سمح لهم بالتمتع بمواطنة الإسكندرية فى حال تضررهم بشأن الرواتب ومخصصات القمح وبشأن الحوافز المالية أو دعم مخصصاتهم من القمح إذا كان لهم خصوما أثناء الخدمة من الحاصلين على المواطنة فعليهم أن

يتقدموا بدعواتهم القضائية أمام محاكم الأجانب على أن يتم الفصل فيها طبقا لما ورد بالمرسوم ...."[1]

بداية من خلال القراءة السابقة لمضمون الوثيقة يلاحظ أنها تعبر عن شكل من التنظيمات القانونية التى وضعها الملوك البطالمة فى مصر فى القرن الثالث ق.م.، وذلك بهدف تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع على اختلاف الجنسيات التى سكنته فى تلك الفترة من جهة، وبهدف تحديد العلاقة بينهم كملوك حكام وبين المواطنين كمحكومين فى إطار معلن وواضح.

وليس المقصود هنا بلفظة "المواطنين" كل المواطنين من أفراد المجتمع على اختلاف أدوارهم فيه، بل المقصود هنا فئة معينة من المواطنين ألا وهى فئة "المبعوثين الملكيين" *τινες ἀποστελλωνται ὑπὸ τοῦ βασιλέως*، ويبدو كما أوحت الوثيقة أن بطالمة القرن الثالث فى تصورهم لهذا النمط من التنظيمات القانونية كانوا حريصين على توفير ما يضمن استقرار أوضاع مبعوثيهم وبالتالى استقرار العلاقة نسبيا بينهم بصفتهم ممثلين للدولة وبين هؤلاء المبعوثين بوصفهم فئة هامة من المواطنين فى المجتمع.

ركزت الوثيقة على طبيعة الوضع القانونى لقضايا حالات بعينها من المبعوثين الملكيين وغيرهم من المقيمين بالإسكندرية وكذلك المواطنين السكندريين المقيدين بالجندية أمكن رصدها على النحو التالى:

١ . الوضع القانونى للمبعوثين من قبل الملك فى مهام.
٢ . الوضع القانونى لذوى المبعوثين أثناء وجود هؤلاء المبعوثين قيد الديار.
٣ . الوضع القانونى لذوى المبعوثين أثناء غياب هؤلاء المبعوثين عن الديار.
٤ . الوضع القانونى لأولئك الذين يدعون انهم من ذوى المبعوثين أثناء وجود هؤلاء المبعوثين قيد الديار.
٥ . الوضع القانونى لدعاوى المبعوثين القضائية التي أقاموها قبل تكليفهم.

(1) Hunt A. S. & Edgar C. C., Select Papyri Official Documents with An English Translation, Harvard University Press, L.C.L., Vol. II, (1995), no. 201. *P. Hal. 1. ll.* 124-165.

٦ . الوضع القانونى لقضايا المقيمين بالإسكندرية التى أقاموها قبل تكليفهم.
٧ . الوضع القانونى للمقيدين بالخدمة العسكرية من حملة المواطنة السكندرية.

وفى هذا الصدد نجد الوثيقة تتحدث فى بدايتها عن قرار لفت نظر الباحث ألا وهو تمتع المكلفين من قبل الملك عموما بأداء مهام معينه بنوع من الامتياز ربما كان امتيازا مؤقتا ينتهي بانتهاء مده تكليفهم، وتمثل هذا الامتياز المؤقت فى عدم السماح بتحريك دعاوى قضائية ضدهم، وعدم السماح لهم شخصيا بتحريك دعاوى قضائية ضد بعضهم البعض أو ضد كافليهم أثناء تأدية المهام المنوطة بهم، وعدم السماح لجامعى الضرائب ومساعدوهم بالقبض عليهم.

ولا يتضح من صيغة القرار المذكور لا جنسية هؤلاء المبعوثين ولا طبيعة المهام المبعوثين لأجلها، ولما كان من الثابت تاريخيا اعتماد الملوك البطالمة على العناصر الأجنبية التى سكنت مصر دون المصريين سواء من المقدونيين أم من الإغريق فى شتى جوانب الإدارة المحلية والجيش والتجارة وغيرها من الجوانب الحيوية بالنسبة للحكم، فيصبح منطقيا أن يعتقد الباحث أن المقصود بهؤلاء المبعوثين هم المواطنين الأجانب الذين كانوا محل التكليف بمهام ملكية وبالتالى يصبحون هم المتمتعون بالأساس بما اسماه الباحث هنا "بالحصانة المؤقتة".

أولا: الأثر الاجتماعى لحصانة المبعوثين الملكيين

إن الحديث عن حصانة المبعوثين الملكيين يثير فى الواقع عدد من التساؤلات الأول: هو من هم المبعوثين الملكيين وكيف كان يتم اختيارهم؟، الثانى هو ما هى أهمية هؤلاء المبعوثين لدي الإدارة الملكية الحاكمة لدرجة أنها شملتهم بمثل هذا الامتياز الذى يعد خطيراً؟، أما التساؤل الثالث والأخير فهو أثر هذا الامتياز على الإدارة الملكية من جهة وعلى بقية المواطنين من رعايا الملك من جهة أخرى؟.

بالنسبة للمبعوثين الملكيين فيبدوا أن طبيعة الظروف السياسية التى واجهت البطالمة في مصر قد فرضت عليهم تكليف الأجانب الذين حرص البطالمة منذ بطلميوس الأول على استقدامهم إلى مصر حيث كان لأزمة الثقة بين البطالمة والمصريين أثرا مشجعا لهم على السير قدما فى هذه السياسة.

وقد أدى زيادة اعتماد الملوك البطالمة على موظفيهم من الأجانب فى شتى جوانب الحياة السياسية والإدارية والعسكرية إلى تمييزهم بالضرورة عن المصريين، هذا التمييز الذى كان منهجا ثابتا انتهجه البطالمة قبل رفح ٢١٧ ق.م.، ولا يبدو انه تغير كثيرا بعدها رغم تغير نظرة البطالمة لرعاياهم من المصريين، بفضل ما أظهروا فيها من بسالة ومقدرة قتالية لخدمة مصالح العرش الملكى البطلمي ضد أعدائهم من السيليوقين.

ظل إذن الاعتماد على الأجانب فى مختلف مجالات الإدارة المحلية وكال لهم البطالمة العديد من الوظائف والمهام وحتى فى ظل هذه السياسة الرسمية التى اتبعها الملوك البطالمة لم تكن هناك المساواة الطبيعية بين كل الأجانب، حيث زاد اعتماد البطالمة على بنى جلدتهم من المقدونيين وكذلك الإغريق . الذين ينتمون إليهم حضاريا . بخلاف سياستهم مثلا تجاه اليهود كفئة من الأجانب فى مصر، وعلى سبيل المثال لا الحصر فبالإضافة لامتياز اختيارهم لشغل وظائف هامة، تركت لهم دون غيرهم حرية الإقامة فى مدن ذات طابع إغريقى كانت موجودة بمصر أصلا قبل وصول الإسكندر وخلفائه من البطالمة إليها، مثل نقراطيس وبرايتونيوم، ولدى وصول الإسكندر قرر إنشاء الإسكندرية لتصبح مدينة إغريقية، وسار بطلميوس الأول بحرص على نهجه فى هذا الصدد حين قرر إقامة مدينة بطلمية وبالمثل فقد كان الملك بطلميوس الثانى حريصا على استرضاء الإغريق

وهو ما يظهر فى حادثة زواجه من شقيقته أرسينوى الثانية حيث عرفا معا باسم الإلهين الأخوين $\alpha\delta\varepsilon\lambda\phi o\iota$، ولأن زواج الأخوة كان أمرا مكروها لدى الإغريق، فنجد أن بطلميوس الثاني كان حريصا على تبريره إقدامه علي هذه الخطوة بأنه باعتباره ملكا حاكما لمصر فإنه يسير على نهج الفراعنة الذين درجوا على الزواج من شقيقاتهم.(١)

وإذا أمعنا التفكير فى بنود القرار السابق ذكره بشأن عدم السماح بمقاضاة أى من المبعوثين الملكيين يتضح أن هذا القرار لا يعبر فقط عن امتياز يتمتع به المبعوثين، وإنما يعبر أيضا عن دهاء الملك البطلمي وسعة حيلته فى التعامل مع الأجانب عموما فى مصر، وذلك من حيث أن هذا القرار يحمل بين طياته رغبة الملك فى أن يصبح أولئك المبعوثين الذين سيقع عليهم الاختيار متفرغين تماما للمهام الموكلة إليهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يعد أيضا إجراءا احترازيا من الملك يحول به دون استعمال أولئك المبعوثين ما لديهم من حصانة وعلاقات مع صناع القرار فى فض منازعاتهم ربما على نحو يحقق صالحهم بالأساس دون النظر لمجرى العدالة.

كذلك لقد منع القرار أن يتقدم أولئك المبعوثين بدعاوى قضائية ضد بعضهم بعضا وذلك أثناء وجودهم بالمهام محل التكليف، كما منع جامع الضرائب ومساعدوه من القبض على أى منهم فى حال وجود ضرورة لذلك، ويفهم من ذلك أن الملك البطلمي أطلق لهؤلاء المبعوثين عنان الحرية بما يمكنهم من سهولة التنقل فى أقاليم مصر المختلفة دون خشية من أن يكيد لهم مبعوثون آخرون فى الأقاليم المختلفة أومن جامعى الضرائب ومساعدوهم ويبدو الأمر وكأن الملك البطلمي قد آمن أولئك المبعوثين على أنفسهم بهدف تحقيق افضل النتائج فى مهام كل منهم.

ولن يخوض الباحث فى سياسة التمييز ذاتها فهى سياسة معروفة عن البطالمة فى مصر، ولكنه يود أن يقف قليلا عند أثر هذا النوع من التمييز القانونى فى نفوس بقية سكان مصر من غير الإغريق، ويبدو أن هذا التمييز . إلى جانب عوامل أخرى . ربما كان أحد عوامل اضطراب العلاقة بين الفرد والدولة، خاصة فى الفترة التى شهدت ضعف الحكم البطلمي في مصر، وهى الفترة التى

(١) أبو اليسر فرح: تاريخ مصر فى عصرى البطالمة والرومان، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة ٢٠٠٤م، ص ٤٨.

اصبح فيها الملوك البطالمة غير قادرين على السيطرة على بعض مقدرات أمور دولتهم، مما جعلهم أحيانا يصدرون بعضا من التوجيهات إلى بعض موظفى الإدارة المحلية، يستدل منها ظاهريا على مدى حرصهم علي رفع المعاناة عن كاهل مواطنيهم(١) وعلى الرغم من سمو الهدف شكلا، إلا انه لا يخلو فى مضمونه من حرص الملوك البطالمة على تحقيق غايات تصب فى النهاية فى صالح استمرار إحكامهم قبضتهم على مصر.

وتجدر الإشارة هنا إلى ماهية العلاقة بين الفرد والدولة فى مصر البطلمية، وكيف أنها كانت علاقة تتصف بالتذبذب إذ كانت مرهونة بعدة أمور أولها: قوة الحاكم أو ضعفه ثانيها: مدى نضوج الرأى العام وجرأته على اتخاذ مواقف بعينها سواء أكانت فى صف الحاكم أم ضده وذلك حسب قوة الحاكم أو ضعفه. وذلك رغم الحصانة الملكية التى أحاط بها الملك البطلمي نفسه وموظفيه حيث ضرب على شخصه هالة مقدسة بهدف تمكينه من إحكام قبضته على رعاياه وهو ما يتضح جليا من تلك المناظر المختلفة المصورة على المعابد المصرية والتى تشى بتأثر البطالمة فى فكرهم السياسى وتوظيفهم للدين فى خدمة السياسية بالملوك الفراعنة.(٢)

وربما كانت الحصانة الملكية التى تمتع بها الملك البطلمي والتي منح بعض موظفيه حق التمتع بأحد أشكالها محاولة منه للاحتفاظ بالشرعية الأمر الذى يضمن له استمرار حكمه لمصر

(1) Hunt A. S. & Edgar C. C., op. cit., No. 204.

وهى إحدى برديات تبتونيس والتى يرجح ناشرها تأريخها بأواخر القرن الثالث قبل الميلاد وهى عبارة عن جزء من بعض الأوامر الصادرة من وزير المالية البطلمي "الديوكيتيس" إلى كل مسئول مالى "اويكونوموس" فى الإدارة المحلية، ويقف قارئها على مدى حرص الديوكيتيس بوصفه موظفا ملكيا على تحقيق رغبة الملك فى تيسير شئون الرعية وتوفير المناخ المناسب لتشجيع عمال القطاع الزراعى ومنع أى إجراءات تعسفية قد تصدر ضدهم من قبل حكام القرية، ومحاولة تخفيف معاناة الرعية من لهيب الإيجارات وهكذا وصولا لتدخل الملك عبر وزير ماليته لضبط أسعار السلع فى الأسواق.

(2) Gunther Holbl., A History of the Ptolemaic Empire, London, (2001), p. 76-98.

حيث يناقش فكرة الملكية وتوظيف الدين لخدمة السياسة موضحاً مدى تأثير الملوك البطالمة بالإسكندر الأكبر فى هذا الصدد مشيراً إلى فكرة الإسكندر الأكبر ومحاولات تأليه نفسه، ويستدل المؤلف بالأساس على تأكيد فكرته إلى المعابد المصرية وما حملته من مشاهد تؤكد ممارسة الملوك البطالمة للشعائر الدينية التى تشى بأصولهم المؤلهة.

والمصريين، ويبدو أن هذه المحاولة جاءت نتيجة شعور ما بافتقاده شرعية الحكم، والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو لماذا ضعفت الحصانة الملكية أو بالأحرى لماذا عجزت عن تحقيق الهدف منها بالنسبة للملوك البطالمة على مدار تاريخهم فى مصر، فى حين أنها كانت عقارا شافيا لمعظم الأمراض التى منيت بها الملكية الفرعونية؟!

وفيما يخص قصور النظام الملكى البطلمي فى مصر رغم انه نظام اقتبسه البطالمة من الفراعنة لما له من فاعلية وهيمنة بفضل ما شمله من قدسية تضمن افتراضا استمراريته فيبدو أن المدخل الدينى الذى عمد إليه البطالمة فى التعامل مع المصريين يبدو انه فقد تأثيره فى ظل العنصرية التى عمدوا إليها كسياسة شبه ثابتة فى تعاملهم مع المصريين، تلك السياسة التى لا تعود فقط إلى عدم الثقة فى أهل البلد الأصليين من حيث أنهم قد يستغلون أى فرصة قد تبدو سانحة للتخلص من الحكم البطلمى، ولكنها تعود أيضا إلى فلسفة قديمة زرعها المعلم الأول فى عقول الإغريق وسار عليها البطالمة بوصفهم متأثرين بالفكر والحضارة الإغريقية وهى السياسة التى زعم "ريان بالوت" فى خضم بحثه فى الفكر السياسى اليونانى عموما والهللينستي على وجه الخصوص أن الإسكندر الأكبر قد تجاوزها لأخرى افضل وهى فلسفة "وحدة الجنس البشرى".[١]

ويرى البعض أن فلسفة "وحدة الجنس البشرى" التى تبناها الإسكندر الأكبر واعتمد عليها فى بداية حملته لنشر الحضارة الهللينية[٢] أنها كانت بوجهة نظر خلفائه من البطالمة مصر شديدة

(1) Balot Ryan K., The Greek Political Thought, Blackwell Publishing, (2006), 1st published, p. 267.

حيث يرى بالوت أن هذه الفلسفة التي خلص بها الإسكندر الأكبر تعد أحد أشكال.التطور فى الفكر السياسى اليونانى الموروث الذى وضع أساسه أرسطو حيث أكد على أن الإغريق هم الأقدر على إدارة شئون الحكم والسياسة وأن غيرهم من البرابرة οι βαρβαροι جديرين فقط بالقيام ببقية الأعمال الأدنى، راجع:

L.C.L.: Aristotle, Politics, books vii-iix

وراجع التعليقات القيمة التي وردت بشأن هذه القضية عند:

Taylor C. C. W., "Politics", Barnes J., ed., The Cambridge Companion to Aristotle, Cambridge, Cambridge University Press, (1995), pp. 239-41.

Balot, Aristotle's Critique of Phaleas: Justice, Equality, and Pleonexia'' Hermes 129 .1, (2001), pp. 32-44.

(2) Bosworth A. B. and Baynham E. J., Alexander the Great in Fact and Fiction, Oxford, Oxford University Press, 1st published in paperback, (2002), p. 107.

المثالية لأن يتم تطبيقها أثناء إدارتهم الملكية لمصر[١] ويتفق الباحث إلي حد كبير مع هذا الرأى لا سيما وأن البطالمة لم يكن لديهم ما لدى الإسكندر من حضور ومهارة وتوفيق، كما اختلفت الظروف التى عاشوا فيها وسط المصريين عن تلك التي عاصرها الإسكندر معهم.

هكذا يتضح للقارئ إجمالا أن العنصرية الصارخة التى عومل بها المصريين من قبل حكامهم من البطالمة أوقعت الملكية البطلمية فى تناقض خطير افقدها مالها من شرعية ومصداقية باتت معها مهددة بالزوال المحتم، فمن جهة يتشبه الملوك البطالمة بالملوك الفراعنة شكلا،[٢] ومن جهة أخرى يميزوا بنى جلدتهم وحضارتهم من المبعوثين الإغريق أو المقدونيين، وربما تسببوا بذلك في دفع رعاياهم من المصريين نحو نوع من المقارنة الفكرية ربما كانت سببا فى إشعال جذوة النضال المصرى ضد هؤلاء الملوك الجدد الأجانب المحتلين، الأمر الذى دفع ببطلميوس الخامس مثلا لكسب ود الكهنة المصريين، وهو ما عكسه ذلك الامتنان الذى عبروا عنه فى نص القرار الصادر عنهم بعد اجتماعهم فى منف ١٩٦ق.م.، والذى عثر عليه منقوشا على حجر من البازلت الأسود فى مدينة رشيد وتمكن شامبليون أحد علماء الحملة الفرنسية على مصر من فك رموز الكتابة الهيروغليفية الموجودة عليه.[٣]

عموما فمن خلال ما ورد بالوثيقة يمكن أيضا إدراك ما كان لمثل هؤلاء المبعوثين الملكيين من أهمية فى المجتمع، إذ يبدو أنهم كانوا يتمتعون بمكانة مرموقة لدرجة انه يبدو أن ظهر هناك من

حيث يذكر مايكل فلاور فى مقاله الذى نشره فى إطار العمل السابق مباشرة بعنوان "الإسكندر والروح الجمعية الهللينية" أن كاليستنيس *Callisthenes* من أولينثوس *Olynthus* قد اعتبر أن الإسكندر بحملته الهللينية يمكن أن يعد أخيل آخر.

(١) رأى تفضل به أ.د/ محمد السيد عبد الغنى أستاذ التاريخ والحضارة اليونانية والرومانية بآداب الإسكندرية أثناء مناقشات دارت بين سيادته والباحث وهو بصدد الإنتهاء من صيغة البحث النهائية.

(2) Rostovtzeff. M., Social and Economic History of the Hellenistic World, London, (1952), pp. 267-8.

(٣) سليم حسن: موسوعة مصر القديمة من عهد بطلميوس الخامس إلى نهاية عهد بطلميوس السابع، الجزء ١٦، مكتبة الأسرة، ٢٠٠١، ص ص ٤٥-٧٣، حيث أورد ترجمة النص فى أشكاله الثلاث، النص المصرى القديم والنص الديموطيقى والنص الإغريقى.

يدعون انتسابهم لهؤلاء المبعوثين ربما كى يتمكنوا من التمتع ببعض الامتيازات التى أوقفتها الدولة عليهم ومنها الحصانة المؤقتة، ويبدو أيضا أن ظاهرة الادعاء تلك كانت متكررة وملحوظة لدرجة احتاج معها الأمر اللجوء للقضاء لإثبات حقيقة الادعاء من عدمه.

ويمكن بالمثل من خلال الوثيقة الوقوف على وضع المبعوثين من المقيمين فى مدينة الإسكندرية حيث ورد بالوثيقة ما يقضى بضرورة تأجيل دعواهم القضائية لحين عودتهم من المهمة التى كلفهم بها الملك وذلك كى يتمكنوا من التفرغ التام اللازم لإنجاز مهامهم ومن ثم يستطيعون بعدها متابعة دعواهم القضائية وما يتطلبه ذلك من حضور للجلسات وتقديم أوراق الدفاع المطلوبة.

ثانيا: الأثر السياسى لحصانة المبعوثين الملكيين

يقصد الباحث بالأثر السياسى لحصانة المبعوثين الملكية توضيح ما ترتب على تلك الحصانة من نتائج إيجابية أو سلبية تأثرت بها السياسة البطلمية فى مصر فى محاولة لتقييم أداء من تمتعوا بهذا الامتياز من قبل الملوك البطالمة.

بداية يمكن القول بأن الامتيازات التى أوقفها الملك البطلمى على مبعوثيه ومنها الحصانة المؤقتة ربما كانت شكلا من أشكال سياسة الاستقطاب تجاه الإدارة، تلك السياسة التى سار عليها الملوك البطالمة مع كل من ظنت به انه مفيد وداعم لسلطة الملك وبقائه على العرش أو حتى مع من كان يخشى جانبهم على العرش.

وإذا كانت الحصانة الملكية قد منحت الملك البطلمى ذاته الفرصة للاستئثار بالسلطة المطلقة فى مصر دون منازع وللقيام بأكثر الأعمال تطرفا مثل التمييز العنصرى على الصعيدين الاجتماعى والسياسى فهى بالمثل منحت الفرصة الأكبر لموظفى الملك . بمن فيهم مبعوثيه . للانحراف وهنا يحتج الباحث إلى الرأى القائل بأن الوسائل المختلفة التى اتخذتها الحكومة لتضمن أداء موظفيها وواجباتهم بأمانة،[1] مثل حلف اليمين وتعيين مختلف المراقبين لم تؤد الغاية المنشودة، ويرد صاحب هذا الرأى تلك الحقيقة إلى عوامل ثلاثة، وهى:

أولا: السلطة المطلقة التي كان الموظفون يتمتعون بها على شعب أذله الحاكم الأجنبى.

ثانيا: المسئولية الملقاة على عاتقهم عن دخل الملك ومصالحه.

---

(١) إبراهيم نصحى: تاريخ مصر في عصر البطالمة، الجزء الثالث، الطبعة السادسة منقحة، مكتبة الأنجلو المصرية، (١٩٨٨)، ص ١٥٣. وعن العوامل الثلاث، راجع:

Bouche-Leclercq, Histoire des Lagides, 4 vols., Paris, (1903-1907), vol. III, p. 394.

عن حالات الفساد الإدارى لبعض موظفى الإدارة الملكية أحيل القارئ لبعض الأمثلة التى وردت لدى الدكتور إبراهيم نصحى، تاريخ مصر فى عصر البطالمة، مرجع سابق، ص ١٥٤.١٥٦. حيث قارنهم بحكام الولايات فى عهد الجمهورية الرومانية. وعن استخدام الهدايا كوسيلة معترف بها للتقرب للملك فيلادلفوس راجع: إبراهيم نصحى: نفس المرجع السابق، ص ٣٨٠.٣٨١.

ثالثا: الهدايا التى كانوا يقدمونها للمسئولين عند تعينهم وتجديد مدة خدمتهم، حيث كانوا يستردون ما أنفقوه باستغلال نفوذهم بشتى الطرق.

هنا يود الباحث أن يعلق على الرأى السابق حيث يري أن حلف اليمين وتعيين المراقبين على أداء الموظفين لم يكن سوى واجهة محاولة زائفة من النظام لإشعار موظفيه من الأجانب بمدى حاجته إليهم، خالفت بطبيعة الحال أسلوب الحكم الملكي البطلمي الذى كانت المركزية أساسا له. هذا من جهة الدولة، أما من جهة الموظفين فيبدوا انهم كانوا تحت نوعين من الضغط أديا بهم للانحراف وسوء استغلال السلطة.

أما النوع الأول: ويتمثل فى رغبة البعض منهم فى إبداء تفانيه في خدمة الملك وحرصه على مصالحه بشكل مبالغ فيه، مما أضر بصالح الملك نفسه على المدى البعيد.

ويتمثل النوع الثانى: من الضغط فى سياسة الملك البطلمي التى انتهجها فى تعيينه لموظفيه التى كانت تقضى على راغبي شغل الوظائف الملكية بدفع الهدايا للمسئولين التى كانوا يخشون عدم استرداد قيمتها بعد وصولهم للوظيفة المنشودة، وربما دفعهم ذلك الشعور أيضا لسوء استغلال صلاحياتهم التى منحت لهم بالمقابل.

وإذا كانت الوثيقة قد تحدثت عن وضع نوع من المبعوثين الملكيين ولم تحدد طبيعة المهام المبعوثين فيها، فنجدها بالمثل تتحدث عن نوع آخر من الموظفين ووضعهم القانونى والمقصود بهم حملة المواطنة السكندرية المقيدين بجداول الخدمة العسكرية وفى هذا الصدد نجد الوثيقة تمنح أولئك المقيدين بالخدمة العسكرية من حملة المواطنة السكندرية فقط حق ممارسة إجراءات التقاضى فى حال تضررهم بشأن الرواتب ومخصصاتهم من القمح فى حال رغبتهم دعم حوافزهم المالية أو دعم حصصهم من القمح وذلك بهدف المتابعة الدائمة لأحوالهم للحيلولة دون حدوث تمرد أو انقلاب على الإدارة الملكية البطلمية .

وفى نفس السياق نجد أن الملك البطلمي نفسه كان حريصا على تأكيد ذلك النوع من الحصانة والإفادة منها مثله فى ذلك مثل موظفيه، ونعرف ذلك من خلال قصيدة المدح التى نظمها ثيوكريتوس السيراكوزى فى شخص بطلميوس الثانى فيلادلفوس، حيث حرص فيها على إظهار

محاسن مليكه ومنها إرضائه للآلهة، الأمر الذى انعكس على الرخاء والسلام والقوة التى تمتع بها عصره،[١] فهو يعترف بحقيقة هامة وهى أن زيوس بن كرونوس يولى عنايته للملوك المؤلهين.

وعلى الرغم من أن الباحث يسلم بحقيقة ثيوكريتوس وكونه شاعرا من شعراء البلاط الملكى[٢] لدرجة انه يمكن أن يصنف هذه القصيدة على أنها من نوع الشعر السياسى، إلا انه لا يمكن مع ذلك أن ينكر أنه ضمن قصيدته تلك أبياتا تمثل بعض الحقائق التى قبلها المجتمع وتجاوب معها كجمهور، ومنها أن الملك بطلميوس الثانى بوصفه أحد الملوك البطالمة كان حريصا على تأكيد حصانته الإلهية الشخصية، وهى هنا حقيقة مثلت أمام المجتمع وعبر عنها ثيوكريتوس كواحد من فنانيه.

وفى هذا الصدد يبدو أن الملوك البطالمة ومنهم بطلميوس الثانى على سبيل المثال لم يكتفوا فقط بدعم حصانتهم الملكية عن طريق إرضاء الإغريق الموجودين بمصر ومعهم آلهتهم، كما عبر لنا ثيوكريتوس فى قصيدته سالفة الذكر. ولكن أيضا عمدوا إلى حماية تلك الحصانة عن طريق استقطاب اليهود والمقيمين فى مصر قبيل دخول الإسكندر الأكبر إليها،[٣] وربما جاء ذلك فى إطار حرص الملوك البطالمة على عدم إثارة مشاعر سكان مصر من الأجانب وبخاصة اليهود الذين

(1) Theocritus, XVII, 73-130.; cf. Austin M. M., The Hellenistic World From Alexander to the Roman Conquest, A selection of ancient sources in translation, 2nd augmented ed., Cambridge University Press, (2006), p. 449.

(٢) عن علاقة الملوك البطالمة بشعراء البلاط وكيف وظفوهم للدعاية السياسية لحكمهم فى عصور القوة، راجع:
Griffiths F. T., Theocritus at Court, Leyden, (1979), pp. 71-82.
Fraser P. M., Ptolemaic Alexandria, vol. I, Oxford , (1972), p. 194f., 232, 666f.

(٣) عن أشكال الاسترضاء البطلمى لليهود فى مصر راجع خطاب اريستياس إلى فيلوكراتيس والمنشور بطبعة:
Hadas M., New York, (1951), I. 9-11; V. 35-40.
حيث يعدد فيه الملك فيلادلفوس الامتيازات الممنوحة من أبيه سوتير ومنه شخصيا لليهود، ومنها تحرير اكثر من مائة ألف من أسرى الحرب، ومنها انه ضمهم للجيش البطلمى برواتب عالية ومنها إنشاءه للقلعة التى منحها لهم كى يبقوا المصريين دائما فى خوف منهم، والآن يطلب منهم توفير كوادر علمية لترجمة التوراة من العبرية إلى اليونانية كى تصبح بجوار بقية الكتب الملكية ويطلب من حبرهم الأعظم إليعازر *Eleazar* فى نهاية الخطاب سرعة الرد كى يتم تنفيذ كل طلباته بهدف سرعة إنجاز المهمة قارن:
Austin M. M., op.cit., p. 459.

مارسوا فى الإسكندرية نشاطا اقتصاديا وحرصوا كذلك على دخول معترك الحياة السياسية فى بعض الأحيان ففى عام ١٤٥ ق.م تقدم الزعيم اليهودى أونياس الرابع على رأس قواته لمساعدة كليوباترة الثانية فى صراعها مع شقيقها يوارجتيس الثانى الذى نكل بهم بعد انتصاره، وفى عام ٥٥ ق.م. ساعد اليهود جابينيوس والى سوريا الرومانى الذى قام بغزو مصر لإعادة بطلميوس الزمار إلى العرش.(١)

مما سبق يستطيع القارئ أن يدرك أن الحصانة الملكية التى أحاط بها الملوك البطالمة أنفسهم ومنحوها لموظفيهم كان لها اكثر من مصدر استقت منه قوتها، وأن كل من الملوك وموظفيهم قد استخدموا ما آل إليهم من حصانة بشكل مبالغ فيه لتحقيق أقصى شكل من الاستفادة يصل بهم لدعم سيطرتهم الكاملة على المجتمع المصرى بكل فئاته.

وفى تقييم الباحث لأثر حصانة الملك ومبعوثيه السياسية علي الصعيد السياسى فى مصر البطلمية يجد أن تلك الحصانة وإن كانت قد وفرت لحامليها من الملوك أولا نوعا من الاستقرار المبدئى فى قيادتهم لرعاياهم من المصرين الذين اعتادوا مثل هذا النمط من الحكم السياسي إلا أنها اضطرتهم فى الوقت ذاته لتبرير موقفهم ذلك أمام بقية رعاياهم من الإغريق وهى الفئة التى أولوها رعاية واهتماما بالغين، فبدت الحصانة الملكية كأنها نقطة ضعف فى نظامهم السياسى يحاول الملوك البطالمة التحايل عليها أمام فئة من رعاياهم وربما أثار ذلك حفيظة المصريين أنفسهم فى بعض الأحيان بشأن مدى شرعية تلك الحصانة لولا تدخل الكهنة المصريين بدعم من الملوك البطالمة كلما احتاج الأمر.

وها هو فرانسواز دونان يصف العبادة الملكية على إنها وسيلة استخدمها البطالمة لدعم حصانتهم لدى رعاياهم من الإغريق في مصر حيث تحدث عنها بوصفها وسيلة فعالة بالنسبة للرعايا الإغريق فى مصر، إذ رأى فيها وسيلة ربط .ولو ظاهريا على الأقل .بين الإغريق الذين استوطنوا مصر من بلاد الإغريق القارية والجزر وبلاد الإغريق الآسيوية وبوجه نظر دونان فقد

(١) أبو اليسر فرح: تاريخ مصر فى عصرى البطالمة والرومان، مرجع سابق، ص ١١٠.

كانت وسيلة ضمن بها الملوك البطالمة تقديس السلطة التى لم تكن فى بداية الأمر إلا سلطة أحد القادة الأكثر خطا من أقرانه.[١]

وقد نفى دونان عن الملوك البطالمة استعمال العبادة الملكية بهدف التأثير علي المصريين بالتحديد ومرجع ذلك برأيه أن الديانة المصرية التقليدية ضمت ضمن نظامها تأليه الملك على أى حال بدليل وجود مكان داخل المعابد المصرية ذاتها خصص لتماثيل الملوك ويعبدون فيه على الطريقة المصرية كأجراء منهجى يطبق منذ عصر قرار منف عام ١٩٦ق.م.

هكذا ومما سبق يتضح أن الوثيقة محل الدراسة قد تحدثت عن الوضع القانوني لنوعين من الموظفين وهما المبعوثين الملكيين والمقيدين بالجندية من المقيمين بالإسكندرية من حملة المواطنة السكندرية وأوضح الباحث من خلال دراسته السابقة للوثيقة أن كلا النوعين قد تمتع بحصانة ما ارتبطت بطبيعة الدور الذى يقوم به كل منهم فما كان محظورا على أحدهم كان مسموحا للآخر وربما كان ذلك مقصودا من قبل النظام الحاكم كى يتمكن من الإفادة القصوى من كل أدواته وفق المتغيرات السياسية التى كانت تعن له.

(١) فرانسواز دونان وكريستيان زفى كوش: الآلهة والناس فى مصر من ٣٠٠٠ قبل الميلاد إلى٣٩٥ ميلاديا، ترجمة: فريد بورى، مراجعة: زكية طبوزادة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٧م، ص ٢٦٦.

١ . المصادر:

- Aristotles, Politics, Loeb.

- Hunt A. S. & Edgar C. C., Select Papyri Official Documents with An English translation, Harvard University Press, L.C.L., vol. II, (1995).

- Theocritus, L.C.L.

٢ . المراجع الأجنبية:

- Austin M.M., The Hellenistic World From Alexander to the Roman Conquest, A selection of ancient sources in translation, 2nd augmented ed., Cambridge University press, (2006).

- Balot Ryan K., The Greek Political Thought, Blackwell Publishing, (2006).

- ----------., "Aristotle's Critique of Phaleas: Justice, Equality, and Pleonexia" Hermes, 129, I, (2001).

- Bosthworth A. B. & Baynham E. J., Alexander the Great In Fact and Fiction, Oxford, oxford University press, 1st published in Paperback, (2002).

- Bouche-Leclercq, Histoire des Lagides, 4 vols., Paris, (1903-1907).

- Fraser P. M., Ptolemaic Alexandria, vol. 1, Oxford, (1972).

- Gunther Holbl, A History of The Ptolemaic Empire, Routledge, (2001).

- Griffiths F. T., Theocritus at Court, Leyden, (1979).

- Rostovtzeff M., Social and Economic History of the Hellenistic World, London, (1952).

- Taylor C. C. W., "Politics", Barnes J., ed., The Cambridge Companion to Aristotle, Cambridge University press, (1995).

٣ . المراجع العربية والمعربة

- إبراهيم نصحى: تاريخ مصر فى عصر البطالمة، الجزء الثالث، الطبعة السادسة منقحة، مكتبة الأنجلو المصرية (١٩٨٨).

- أبو اليسر فرح: تاريخ مصر فى عصرى البطالمة والرومان، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة (٢٠٠٤).

. سليم حسن: موسوعة مصر القديمة من عهد بطلميوس الخامس إلي نهاية عهد بطلميوس السابع، الجزء ١٦، مكتبة الأسرة (٢٠٠١).

. فادية محمد أبو بكر: مصر زمن البطالمة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (٢٠٠٦).

. فرانسواز دونان وكريستيان زفى كوش: الآلهة والناس فى مصر من ٣٠٠٠ قبل الميلاد إلى ٣٩٥ ميلاديا، ترجمة فريد بورى مراجعة: زكية طبوزادة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة (١٩٩٧).